قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

# الاقتصاد المعرفيّ ودوره في التنمية المستدامة من وجهة نظر معلمي ومعلمات الإسلاميّة في مدارس عمّان

# *Knowledge economy and its role in sustainable development from the perspective of teachers of Islamic education in Amman schools*

أمل البدو [1] ، *.
[1] جامعة العلوم الإبداعية، الفجيرة، الإمارات العربية المتحدة.

**Key words:**
*Knowledge-Economy, Sustainable Development.*

**Abstract**

The study aimed to address the role of the knowledge economy in sustainable development. Where the researcher followed the descriptive-analytical approach. The study tool was a questionnaire consisting of three aspects. The sample of the study was chosen from the teachers of Islamic education for the secondary stage by the available method, which consisted of (164) teachers. The results showed that the knowledge of the study sample of the concept of knowledge economy was moderate, whereas the knowledge of the study sample of the concept and dimensions of sustainable development was high. The degree of appreciation of the study sample for the role of the knowledge economy in sustainable development was moderate, and there were no statistically significant differences at the level of significance ($\alpha = 0.05$) between the sample responses, on the role of the knowledge economy in sustainable development according to variable experience and educational qualification.

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال :2020-09-07
القبول : 2020-12-15
**الكلمات المفتاحية:**
الاقتصاد المعرفيّ.
التنمية المستدامة.

**ملخص**

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الاقتصاد المعرفيّ في التنمية المستدامة، حيث اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة عبارة عن استبيان تكون من ثلاثة محاور، حيث المحور الأول ويركز على مدى معرفة عينة الدراسة بمفهوم اقتصاد المعرفة، والمحور الثاني يركز مدى معرفة عينة الدراسة بمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة. والمحور الثالث يهدف إلى معرفة درجة تقدير عينة الدراسة لدور الاقتصاد المعرفيّ في التنمية المستدامة. تم اختيار عينة الدراسة من معلمي مادة التّربية الإسلاميّة للمرحلة الثانوية بالطريقة المتيسرة، حيث تكونت من (164) معلماً ومعلمة. وأظهرت النتائج أنّ مدى معرفة عينة الدراسة بمفهوم اقتصاد المعرفة كانت بدرجة متوسطة، و مدى معرفة عينة الدراسة بمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة كانت بدرجة مرتفعة، وأنّ درجة تقدير عينة الدراسة لدور الاقتصاد المعرفيّ في التنمية المستدامة كانت متوسطة، وأنّه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين إجابات عينة الدراسة عن الاقتصاد المعرفيّ ودوره في التنمية المستدامة من وجهة نظر معلمي ومعلمات الإسلاميّة حسب متغير الخبرة، والمؤهل العلميّ.



* Corresponding author at :university of creative science, UAE.
Email : amal_bado@hotmail.com

## 1. مقدمة

تقدمت البشريّة وتطورت عبر عدد من الثورات التي نقلت الأمم من عصر إلى آخر أكثر تقدماً وتطوراً، بدءاً بالثورة الزراعية التي أدت إلى الازدياد الجذري لنسبة النمو السكاني وتسارع التطور الاجتماعي. ثم تبعتها الثورة الصناعية والتي تعتبر من أهم الثورات البشريّة في التاريخ، حيث أبرزت الحاجة إلى المهندسين والمتعلمين؛ نتيجة لذلك أصبح التعليم أمراً حيوياً ومتطلباً إلزامياً في العديد من المجتمعات، مما أدى إلى المكتبات والمدارس والجامعات، وانتشار المعرفة، وصولاً إلى الثورة التكنولوجية وعصر المعرفة الذي نحياه في وقتنا الحاضر، ولولا المعرفة واستثمارها لما كانت البشريّة لتتقدم.

تعتبر المعلومات نوعاً من المعرفة وهي مَورد هام من الموارد الاقتصاديّة والاجتماعيّة والمؤسساتية والدولية بل أصبحت المورد الأساسي والهام لنجاح أية مؤسسة، وهي بمثابة حجر الأساس لها، وأصبحت المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية، وتبرز معالم المعرفة والأهمية القصوى لهذا الموجود من حقيقتين رئيستين مفادهما: أنّ التراكم المعرفيّ الإنساني، والمهارات والإمكانات التي نتجت عن هذا التراكم قد أسفرت عن تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية للعديد من الدول التي أفلحت في تطويع تلك المعارف والمهارات بغرض زيادة مستويات إنتاجها، فبتفعيل المعارف المتراكمة، وتجديدها وتحديثها باستمرار ووضع النظم الفعالة للاستفادة منها، استطاعت أمم أنّ تتفوق على أمم أخرى تقدماً وتنميةً، وبناء إمكانات متجددة (**سلامي**، 2005).

وترتبط المعرفة بالتطور الهائل والسريع في تقنيات المعلومات ونظم الاتصالات وتطبيقاتها، وانتشارها بتكاليف معقولة على نطاق واسع غير محدود، وتفعيلها للتعامل مع المعرفة بيسر وسهولة وسرعة، بعيداً عن قيود الحدود ومشقة المسافات، فقد فتحت هذه التقنيات أبواباً جديدة لانتشار المعرفة، وفوائد مكنت كثيراً من الدول الطامحة للتقدم من العمل على تقليص الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة الأخرى، ومن تطوير إمكانيتها على حد سواء.

في السياق نفسه؛ فإنّ الاهتمام بالتقدم والتنمية في عصرنا هذا يحتم ضرورة تفعيل المعارف والاتصالات على أكمل وجه ممكن، وصولاً إلى بناء اقتصاد معرفي يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة، بوسائل جديدة تخفض من الاعتماد على الموارد القابلة للنضوب، وتضمن مستقبلاً للاستدامة. ومما لا شك فيه أنّ المعرفة عبر التاريخ الإنساني كانت دائماً مصدر بناء للحضارات الإنسانية في كل زمان ومكان منذ أنْ تفتح وعي الإنسان وتطور من المستوى البدائي للحياة إلى أنّ أصبحت المعرفة لها تأثير في تكوين حضارته المتنامية، حيث ازدهرت الأمم والحضارات وتطورت عندما أيقنت الإنسانية أنّ المعرفة يجب أنّ تزدهر وتتطور وتنمو؛ وبذلك أصبحت المعرفة العامل الأساس والمحرك لتطور الشعوب ولها تأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لقد غدت تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات محركاً حيوياً للنمو في الاقتصاد المعرفيّ والتنمية الاقتصادية ودور هذا الاقتصاد في تنشيط النمو والتنمية الاقتصادية أما هدف البحث توضيح دور تكنولوجيا التعليم في تحقيق الاقتصاد المعرفيّ (**عطية**، 2003).

واقتصاد المعرفة، هو تطوير نظم التعليم والبحث والابتكار، وإعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري، وذلك من خلال الاهتمام بالتعّلم مدى الحياة، الذي يعمل على تثمين دور التعليم النظامي في تكنولوجيا التعليم، ومما زاد من مبررات التحول إلى الاقتصاد المعرفيّ وزيادة أهميتها هو النمو السريع للمعرفة، وظهور فروع علمية جديدة واتساع مجالات البحث والتطور، إضافة إلى التطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم حالياً في مختلف المجالات العلميّة والتقنية (**غدير**، 2004).

وللتحول إلى الاقتصاد المبنيّ على المعرفة، يجب أنّ يقوم ذلك على أساس الرأس مال البشريّ والذي يتطلب تبني إستراتيجية ذات شقين يُكمل كل منهما الآخر، الزيادة في مصادر إنتاج ونقل المعارف في المدى الطويل كالتعلم، التكوين، البحث والتطوير هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاعتماد على تكنولوجيات متطورة متمثلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وبمعنى آخر يتطلب الاندماج في الاقتصاد المعرفيّ في بنية تحتية تكنولوجية متطورة والاستثمار في رأس المال (**حسني**، 2002). اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد المتمكن من إنتاج المعرفة ونشرها واستخداماتها وهو الذي تكون فيه المعرفة العامل الرئيس في النمو وتكوين الثروة والتوظيف في مختلف القطاعات، ويُشكل رأس المال البشريّ ركيزته الأساسية للابتكار والإبداع وتوليد الأفكار الجديدة، وذلك بالاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات كأداة مساعدة، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أنْ تفتّحَ وعيه، وارتقت معه من مستوياتها البدائية، مرافقة لاتساع مداركه وتعمقها، حتى وصلت إلى ذروتها الحالية. غير أنّ الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمط حياة الإنسان عموماً من خلال رفع كفاءته، وذلك بفضل الثورة العلميّة التكنولوجية. فقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشريّة، هو التحول الثالث بعد ظهور الزراعة والصناعة، وتمثّل بثورة العلوم والتقنية فائقة التطور في المجالات الإلكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية. لقد باتت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية له خصوصيته، بل إنها المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية، المكمل للموارد الطبيعية كما تشكل تكنولوجيا المعلومات في عصرنا الراهن العنصر الأساس في النمو الاقتصادي (Nelson, 2010).

هنالك علاقة ارتباط إيجابية بين "مجتمع المعرفة" و"الاقتصاد القائم على المعرفة"، فكل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، حيث تمثل المعرفة "مطلباً مُلحاً لتعزيز القدرات التنافسية للدول خلال القرن الحادي والعشرين، وتعني أيضاً إعادة هندسة

أساليب الأداء وطرق التفكير التي تحكم المؤسسات الاقتصادية ذاتها لتتهيأ للعمل القائم على المعلومات بما يعنيه ذلك من تطبيق حقيقي للعديد من الفلسفات والأساليب الإدارية؛ فمع التطور الهائل لأنظمة المعلوماتية تحولت تكنولوجيا المعلوماتية إلى أحد أهم جوانب تطور الاقتصاد العالمي، حيث بلغ حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتية عام 2000 حوالي تريليون دولار(**المرايات، والقضاة**، 2009).

وبما أنّ المعرفة عبارة عن خليط من التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم والإدراك البشريّ فإنها بهذه الصفة يمكن أنّ تتحول إلى سلع وخدمات يكون مُستَهلكوها على استعداد لدفع مقابل للحصول عليها، من هذا المنطلق فإن وضع كل بلد في الاقتصاد العالمي الجديد يحدد وفقاً لكمية وجودة المعارف التي يمتلكها، وذلك من خلال تطوير التعليم وتكثيف برامج البحث والتطوير إضافة إلى التدريب. ونظراً لارتباطه الشديد بآخر التطورات العالمية في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وارتكازه على عامل المعرفة كعنصر إنتاج جديد، فإنّ اقتصاد المعرفة يختلف عن أنماط الاقتصاد السابقة في بعض الأوجه المهمة مثل: (**زرنوقة**، 2005)

- على عكس عناصر الإنتاج الأخرى، لا يمكن نقل ملكية المعرفة من طرف إلى طرف آخر.

-يتسم اقتصاد المعرفة بأنّه اقتصاد وَفرة أكثر من كونه اقتصاد نُدرة، فعلى عكس أغلب الموارد التي تنصب من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة في الواقع بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.

-يسمح استخدام التقانة الملائمة بخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية، التي توفر الكثير من المزايا من حيث تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات على مدار الساعة وعلى نطاق العالم. ونتيجة لذلك، ينصب التركيز أولاً على تطوير الأسواق والشراكة والتحالف الاستراتيجي مع أطراف خارجية قبل التركيز على تطوير المنتجات.

- من الصعوبة بمكان في اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي بحت، فطالما أنّ المعرفة متاحة في أي مكان من المعمورة وأنّها باتت تشكل عنصر الإنتاج الأساسي، فإنّ ذلك يعني أنّ هنالك اقتصاداً عالمياً يهيمن على الاقتصاد الوطني.

-إنّ عمال المعرفة هم أولئك الذين يُسَخِرون الرموز أكثر من الآلات، كالمصممين، وعمال البنوك والباحثين والمعلمين، فيما يمكن اعتبار المعرفة سلعةً عامةً (خلافاً للعمل ورأس المال) إذ عند اكتشافها وتعميمها تصبح مشاركتها مع مزيد من المستخدمين مجانية، كما أنّ الذي ينتج المعرفة يجد أنه من الصعب منع الآخرين من استخدامها، حيث تؤمن من بعض الوسائل مثل براءات الاختراع وحقوق الملكية والعلاقات التجارية حماية لمنتج المعرفة.

### 1.1. دواعي الانتقال الى اقتصاد المعرفة

إنّ الاقتصاد المعرفيّ المقترن بتكنولوجيا الإعلام والاتصال هو اقتصاد السرعة الفائقة، فإذا كان الاقتصاد التقليدي في العصر الصناعي هو اقتصاد الحركة البسيطة ووسيلته هي السكك الحديدية والسيارات والبريد التقليدي، فإن الاقتصاد المعرفيّ هو اقتصاد الحركة السريعة، ووسيلته هي الأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني، حيث إنّ التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفيّ يصنع تحدياً أمام إدارة مؤسسات الأعمال، ففي ظلال اقتصاد التقليدي كان التحدي الذي يواجه المؤسسات هو كيفية إدارة الندرة) في الموارد (الأموال، المعدات، اليد العاملة والتي تتناقص بالاستخدام، أما في ظل اقتصاد المعرفة فقد انتقل التحدي إلى إدارة الوفرة حيث تحول الاهتمام إلى خلق الوفرة في المعلومات والمعرفة التي تزداد قيمتها بالاستخدام، فقد أصبحت المعرفة ورأس المال الفكري أهم مستلزمات الاقتصاد المعرفيّ والموجودات الأكثر أهمية في المؤسسات (**السني**، 2005).

### 2.1. سمات وخصائص اقتصاد المعرفة

كما ويتسم اقتصاد المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة، أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، إذ لا يمثل الاقتصاد الجديد، فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الانتاج والتوزيع وتحسين نوعية وكمية الإنتاج وفرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة سواءً بالنسبة للمستهلكين أم المنتجين، وبشكل عام يتميز الاقتصاد المبني على المعرفة بالآتي: (**خليفي، منصوري**، 2005)

1. لا تمثل المسافات أياً كانت أبعادها أيّ عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام.

2. إنّ المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام.

3. إنّ المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام.

4. إنّ كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات، ولكنه أيضاً صانع أو مبتكر لها.

إنّ اقتصاد المعرفة اقتصاد منفتح على العالم، لأنّه لا يوجد اقتصاد يمكنه خلق واحتكار المعرفة دون أنْ يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين، كما أنّ المناخ الاقتصادي على المستوى الكلي في الاقتصاد المبني على المعرفة يجب أنْ يكون مشجعاً للاستثمار في المعرفة والمعلومات والقدرة على الابتكار، وهو أمر في غاية الأهمية، لأنّ ضمان ديمومة الاقتصاد المبني على المعرفة يقتضي ضرورة تشجيع الاستثمار في المستقبل،

والذي قد تكون معدلات العائد عليه منخفضة أو محدودة، ولذا تحتاج مثل هذه المجالات إلى دعم السياسة الاقتصادية في الدول التي تسعى إلى تحقيق الاقتصاد المبني على المعرفة (**سليمان**، 2009).

لتحقيق التنمية الشاملة يجب الانطلاق من الاقتصاد المعرفيّ الذي يُقصد به القيام باستخدام التقنيات التكنولوجية بالإضافة إلى عملية توظيفها وذلك للسعي للوصول إلى حياة متطورة بكافة المجالات والأنشطة وذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا بخدماتها وأنواعها من الإنترنت والتطبيقات التقنية المعلوماتية، وتمرير خطاب التنمية وأبعاد التنمية المستدامة خاصة، وذلك عبر تضمينها في البرامج التعليمية والتربوية والاقتصادية للوعي بالقضايا المطروحة لتذليل العقبات والمساهمة في اقتراح حلول للمشاكل سواء محلية أو وطنية أو دولية (**المرساوي**، 2015).

لذلك تهتم الكثير من دول العالم بمراجعة أنظمتها التربوية والتعليمية مراجعة جذرية وبشكل مستمر للإطمئنان على قدراتها لإعداد أجيال لمجتمع القرن الواحد والعشرين، لأنّ مايعيشه أي بلد متقدم من رقي وتقدم علمي وتكنولوجي يعود بالأساس إلى نوعية رأسمالها البشريّ الذي هو نتاج تعليم عالي الجودة، ويأتي اختيار هذا الموضوع في إطار التفاعل مع قضايا التعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، ويزيد من أهمية التوقف عند هذا المجال الدعوة المُلحة إلى الانفتاح على ثقافة العصر واعتبارها وحدها السبيل المؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

لقد عمل الإنسان منذ أن خلقه الله -سبحانه وتعالى- على ظهر البسيطة على استغلال موارد الطبيعة لبناء الحضارة الإنسانية فيما مضى حتى بلغ أقصاه في القرن الحالي، وقد نجم عن ممارساته الكثير من المشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، حتى عرف البشر تهديدات فعلية مثل مشكلة نقص المياه الصالحة للشرب، وهناك الكثير من أنواع النبات والحيوان قد انقرضت أو المهددة بالإنقراض، والاستدامة كمفهوم هي التنمية المستمرة، والعادلة والمتوازنة، والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لاتجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة (**القرعان**، 2015).

تعد التنمية المستدامة هدفاً عالمياً مشتركاً بين كافة الدول، وقد ترسخ مفهومها عند الجميع في (1992)، في قمة "ريو" أو قمة الأرض بالبرازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني وإقليمي وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية مما أدى إلى إنبثاق ما يسمى بأجندة القرن (21)، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الاهتمام بالتنمية المتواصلة، ثم تطورت لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الإهتمام بالتنمية المتواصلة. واصلت الأمم المتحدة دورها في تبني هذه المواضيع بصفة رسمية حتى وصلت إلى تأييد الإعلان عن أجندة (2030) للتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشرة.

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم خلال العشرين سنة المنصرمة وهذا على جميع الأصعدة، وحيث أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقه. ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها إلاّ أنّه لم يأخذ حظه في تفعيله في مناهج التّربية والتعليم ليتشربها النشء منذ نعومته، إذ إنّ مفهوم التنمية المستدامة يقع في قلب الأجندة التنموية للدولة منذ سنوات عديدة وأحد العناصر في مختلف أجزاء رؤية (2021) للحكومات، ومن أهم المجالات المعتمد عليها لنشر مفهوم الاستدامة مجال التعليم ومناهجه، وبخاصةً مادة التّربية الإسلاميّة التي تعنى بالقيم الإسلاميّة العملية، فمن المعلوم أنّ الإنسان المتعلم هو المدخل لأي تنمية منشودة، ولا يمكن أنّ يكون هناك تنمية بدون تعليم تنموي يطلع بمهام حسن استغلال الإمكانات والموارد المتاحة، وتجدر الإشارة إلى أنّ الشريعة الإسلاميّة ومبادئها الأساسية وقواعدها الكلية ومقاصدها العامة لم تترك شيئاً مما يحتاج إليه الإنسان في كل عصر إلا وقد بينته، وجعلت عليه من القرآن دلالة، وهذا ما يجعل الإسلام أول من نادى بالتنمية المستدامة وهذه الدراسة ستكون من الفصول المهمة لتبين مدى عناية التّربية الإسلاميّة بالتنمية المستدامة، فالمتتبع لأهداف أجندة (2030) للتنمية المستدامة يجد أنها تتماشى وما تدعو إليه الشريعة الإسلاميّة، بل أكثر من ذلك فهي تحوي حلولاً عملية لبعض المشاكل من فقر وإهدار للثروة المائية والتعليم وغير ذلك.

فموضوع التنمية المستدامة والتعليم مترابطان إرتباطاً كلياً لأنّ من بين أهم أهداف التنمية المستدامة التعليم الجيد وتوفير التعليم لجميع أطفال العالم، ويهدف التعليم في العادة إلى تزويد السكان بالمهارات اللازمة للقراء والكتابة فضلاً عن تزويدهم بالمهارات اللازمة لإنجاز عمل يدوي أو فني أو تنظيمي، مما يجعل من هذا التعليم خبرات مكتسبة. كما أنّ مجال التعليم بكل مراحله هو المجال الأوفر حظاً لكي ينشر ثقافة التنمية المستدامة بمفهومها المعاصر من حفاظ على الثروات وحسن استغلالها مع التفكير بالأجيال القادمة، إنّ التعليم هو المجال الأوفر لتعزيز هذا المفهوم القديم المتجدد، فمادة التّربية الإسلاميّة أكثر المواد الدراسية المبرمجة من وزارة التّربية والتعليم، هي المادة التعليمية الأهم لأنّ أصل هذه المادة التعليمية هو مبادئ الشريعة الإسلاميّة السمحاء ومصدرها القرآن والسنة النبوية وغاية التنمية في الإسلام هي الإنسان وذلك لكي تمكنه من عبادة الله عز وجل على الوجه الذي يرضيه سبحانه وتعالى ووظيفة الإنسان بعد عبادة الله

سبحانه وتعالى هي عمارة الأرض لقول الله عز وجل ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود:61) وهذه العمارة ليست محدودة بزمان ولا مكان فهي مستمرة مادام الإنسان على قيد الحياة ، وهذه الاستمرارية مستمدة من استمرارية العبودية لله عز وجل.

والمتتبع لمقاصد الشريعة الإسلاميّة في كل أوامرها ونواهيها وتحليلها وتحريمها يجد أنها حفظ الضروريات البشريّة الخمس التي تتمثل بـ: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال هذه الضروريات لا يشعر الإنسان بالأمان والاستقرار إلا بحفظها، وعرفها أحد علماء مقاصد الشريعة المعاصرين بقوله "هي إقامة مصالح المكلفين الدنيوية والأخروية على نظام يكونون به عبادًا لله اختياراً كما هم اضطراراً" (**بن زغيبة**، 2015).

ومن معطيات العصر ما يتداول في بعض الأوساط العلميّة، عن عدم تصدي لقضايا العصر، وعدم تقديم مواضيع كافية في هذا الصدد، وعدم انفتاحهم على العالم وعدم مواكبة النهضة العلميّة الجديدة في مختلف مجالات الحياة، لذا فنحن مطالبون بالتجديد في هذا العصر أكثر من أي وقت مضى، وأنّ نسعى بوعي ونبني مجتمع نحن نعيش فيه ونحدد وحاضره ومستقبله، بأنشطتنا وعلاقاتنا وسلوكياتنا اليومية.

دور معلم التّربية الإسلاميّة والذي هو أحد عناصر النظام التربوي وجب الاهتمام به بشكل خاص من خلال إعداده أكاديمياً و تنميته معرفياً بكإسابه المفاهيم لمواجهة التحديات والتحولات التي يشهدها العلم، كما يجب تثقيفه نظرياً وعملياً وبصورة مستمرة مع متابعة تطوره المهني داخل المدرسة، لأنّ من أهداف التنمية المهنية المستمرة للمعلم لا تتحقق إلا من خلال امتلاكه الكفايات والمهارات اللازمة لإنجاح أدائه. وإنطلاقاً من الأدوار الجديدة للمعلم فإن عليه أنّ يسعى إلى ترقية ذاته ومهنته ليصبح مفكراً ومجدداً ويستجيب للأفكار الجديدة ويعمل على استثمارها وتوظيفها لتطوير العملية التربوية ونمو أجيال قادرة على المساهمة في حل المشكلات التي تواجه الكوكب. ثم إنّ أية جهود ومحاولات تبذل في التطوير التربوي لن تتحقق أهدافها إن لم تأخذ باعتبارها في المقام الأول تطوير المعلم بشكل عام و معلم التّربية الإسلاميّة بشكل خاص، وتنبع أهمية إعداد معلم التّربية الإسلاميّة من أهمية مادة التّربية الإسلاميّة نفسها، والتي تسهم إسهاماً فاعلاً في تحقيق أهداف التّربية كبناء القيم والاتجاهات وأنماط السلوك المرغوب فيها وتنمية العادات والأنماط الإستهلاكية الإيجابية والمشاركة في تربية المجتمع خدمته والمحافظة على البيئة من خلال حمايتها من الأخطار التي تهددها وبالتالي المشاركة في التنمية المستدامة بشكل فاعل (**شعشاعة**، 2011).

### 1. 3. دور التعليم في التنمية المستدامة

بما أن الإنسان هو حجر الزاوية في عملية التنمية، وهو الذي يدفع بعملية النمو إلى حيث يريد المجتمع وفي ضوء إمكاناته و موارده المتاحة، لذلك فهو أساس و رأس مال مهم في عملية التنمية، الأمر الذي يحتم الرّبط بين التخطيط لمشروعات التنمية و بين التخطيط لإعداد الأفراد و تدريبهم و تعليمهم، لأنّ الإنسان المتعلّم هو المحرك الأساسي لأي تنمية منشودة و لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون تعليم، لذلك يمكن بيان أثر التعليم على التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

1 - يساعد التعليم في إيجاد فرص العمل و تحسين الدّخل و الإنتاجية و بالتالي يساهم في إزالة الفقر أو التخفيف منه.

2 - التعليم هو جزء أساسي من التنمية، و الذي يساعد في زيادة مستوى المعرفة لدى الفرد ومن ثم إنتاجيته مما يسهم في الرُقي و تقدُم المجتمع.

3 - يرفع التعليم من المستوى الصّحي بصفة عامة وصحة الإنسان ترفع قدرة العامل على الإنتاجية، ممّا ينعكس على زيادة الدخل القومي و نصيب الفرد منه.

4 - التعليم يساعد على الحد من التضخم السكاني و آثاره.

5 - الشخص المتعلم قادر على الإسهام في القضاء على التخلف الاقتصادي.

6 - يساهم التعليم الفني في توفير العمالة المدربة الماهرة و الإداريين و الفنيين اللازمين لعملية التنمية.

7 - يساعد التعليم في القضاء على كل من شأنه أن يعيق عملية التنمية(**عباس**،2010).

ويُستنتج مما سبق أن التعليم قادر على توعية الأجيال بأهمية التنمية المستدامة و اكسابهم العادات والاتجاهات والمعارف والمهارات لتكون قادرة على الموازنة بين الحاجات الحالية و المستقبلية من خلال الاستخدام الرّشيد لموارد البيئة.

### 1. 4. التعليم الثانوي من منظور التنمية المستدامة

ولأن التعليم عملية مستمرة طوال الحياة، لذلك تعتبر المنظومة التعليمية من أكثر الآليات فاعلية في تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية المستدامة وذلك لأنّ التعليم مدى الحياة يجب أن يكفُله المجتمع لأفراده، كما أن التعليم حق للجميع بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرق أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي بل هو واجب يسعى الجميع إليه حتى يكونوا مشاركين فاعلين في عملية التنمية المستدامة ، ومن هنا كان لابدّ من إعادة النظر في المناهج وفي التعليم ومقاصده و أهدافه من أجل ذلك تمّ التركيز على التعليم في الأجندة و أفرد له هدف كامل (الهدف الرابع)، و تعاظم الاهتمام به ودراسة تأثيره في البيئة و التنمية، كما أن التعليم الثانوي يعد من أهم الأنظمة الفرعية لنظام التعليم الأساسي وبوابة النظام الذي يصدر عنه مخرجات التعليم إلى سوق العمل و الجامعات على حد سواء، لذلك من الطبيعي أن يتم الاهتمام به ومراجعته وتطوير أهدافه للحصول على تعليم ذي جودة عالية تؤهل الطلبة إلى حياة كريمة يعيشها هؤلاء الطلبة مستقبلاً لإحداث عملية تحول في البناء الاقتصادي والاجتماعي تؤدي إلى زيادة الانتاج و إشباع الحاجات الأساسية للفرد، وزيادة

دخله و تحقيق طموحاته و توسيع خياراته لذلك تم الاهتمام بنوع هذا التعليم في التنمية المستدامة (**محمد**،2009).

ولأن التعليم الثانوي يغطي مرحلة عمرية هامة لدى النشء فإنه يعوّل عليه الكثير في التنمية المستدامة لما يتم فيه من اكساب للقيم والمهارات والاتجاهات و الميول، ولكن يجب أن تكون المناهج التعليمية توافق روح العصر، و يجب توفر كادر تعليمي مدرب يعتمد طرائق تدريس متنوعة في بيئات مدرسية مناسبة، مع توافر إمكانات مادية عندئذ يستطيع التعليم الثانوي تحقيق تطلعات خطط التنمية المستدامة. و طموحات الأفراد سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل. ويمكن بيان أهمية التعليم الثانوي من منظور التنمية المستدامة كما يلي:

1 - يساهم في تنمية القيم و الاتجاهات السليمة، ومحاربة العادات الاستهلاكية السيئة التي تهدد التنمية المستدامة.

2 - يساعد التعليم في زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع في جميع النواحي التي تتعلق بالتنمية المستدامة.

3 - يساهم في النمو و التقدم و التنمية بتزويد الأفراد بالمعرفة و المهارات المطلوبة لجعل أنماط الاستهلاك و الانتاج مستدامة.

4 - تطوير مهارات التعلم لدى الأفراد و تطويع التطور التكنولوجي لخدمة أغراض التنمية و التربية.

5 - يعمل على تهيئة الخبرات و المهارات و القدرة على حل المشكلات و القدرة على اتخاذ القرارات و ممارسة المهارات لإعداد الفرد الفعّال الذي يؤمن بدوره في تحقيق التنمية المستدامة.

6 - يمد الأفراد بالوسائل التي تعينهم على إعادة تحديد أهدافهم بالتكيف مع التغير في الموارد الطبيعية المتاحة، و الربط بين التعليم و خبرات البيئة.

7 - يسهم التعليم في إعداد العاملين المدربين القادرين على العمل بكفاءة والمشاركة في الانتاج و القادرين على الاستفادة من الموارد و الثروات الطبيعية.

8 - حيث يحقق التعليم تنمية رأس المال البشري باكتسابه المعلومات و المعارف و المهارات مما يؤدي إلى زيادة درجة الفرص و تعزيز المؤسسات بالمجتمع و أيضا تحقيق الوعي البيئة.

9 - التعليم الثانوي مهم للتنمية المستدامة فدوره حيوي و جوهري في التنمية الإنسانية، لما يقدمه من رعاية و تنمية للقدرات البشرية باكسابهم المعارف و المهارات وتكون الاتجاهات و الميول لمواصلة التعليم الجامعي أو التوجه إلى سوق العمل و دخول معترك الحياة و المساهمة في التنمية المستدامة(**الزهراني**، 2016).

ويُستنتج مما سبق أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يعتبر تعليماً شاملاً قادرا على إكساب المعارف والمهارات وإحداث التغير المنشود من العملية التعليمية، حيث يوفر بيئات تعلم يكون فيها المتعلم هو محور العملية التعلمية، يتعلم ذاتيا و يشارك و يتعاون و يستنتج و يحل المشكلات التي تواجهه، مع توفير أيضا بيئة داعمة للتعلم المستمر حيث تُمكن كل منتسبي المنظومة التربوية من رؤية جماعية تُشجع الحوار وتبني أنماطا تفكيرية حديثة ترقى بالمجتمع وتشجع على حق التعليم و إلزاميته على كل فردمن أفراد المجتمع، واعتبار التعليم من المهام العليا للدولة.

وترى الباحثة أن النهوض بنظام التعليم من الأهمية بمكان حيث أن مخرجات التعليم يجب أن تتسم بالجودة فيمتلك المتعلمونفيها الكفايات الشخصية و المهنية التي تجعلهم يفكرون بموضوعية اتجاه مفاهيم و أبعاد التنمية المستدامة لأن نظام التعليم المتطور يعمل على تطوير قدرات المتعلمين الإبداعية و الابتكارية، لأن هذا المتعلم هو الأداة الرئيسية للتنمية و التحديات الكبيرة التي تواجهه لم يعد التفكير التقليدي قادرا على مواجهتها بل يواجهها نظام تعليمي ارتقى بمخرجاته إلى مستوى عال من الجودة.

### 1. 5. أجندة 2030 للتنمية المستدامة

هي عبارة عن مجموعة من 17 هدفا وضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة، والمعروفة كذلك باسم الأهداف العالمية، فهي دعوة عالمية من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار، وتستند هذه الأهداف السبعة عشر إلى ماتم إحرازه من نجاحات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (2000 - 2015)

وهذه الأهداف هي :

1-القضاء على الفقر.

2-القضاء التام على الجوع.

3-الصحة الجيدة والرفاه.

4-التعليم الجيد.

5- المساواة بين الجنسين

6- المياه النظيفة والنظافة الصحية

7- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة .

8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.

9- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية .

10- الحد من أوجه عدم المساواة.

11-مدن ومجتمعات محلية مستدامة .

12- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.

13-العمل المناخي

14- الحياة تحت الماء.

15- الحياة في البر

16- السلام والعدل في المؤسسات.

17-عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

### 1.6. دراسات سابقة

دراسة الخالدي (2013) بعنوان: "درجة امتلاك معلمي التّربية الإسلاميّة ومعلماتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفيّ"، تم تطبيق هذه الدراسة على عينة تكونت من (93) معلماً، و(133) معلمة. ولتحقيق أهداف الدراسة صمم الباحث استبانة تكونت من (35) فقرة، بعد التأكد من خصائصها السيكومترية، وأشارت النتائج إلى إرتفاع درجة إمتلاك أفراد العينة لمفاهيم الاقتصاد المعرفيّ، في كل من مجالي التخطيط للتدريس، وتنفيذ التدريس، ودرجة متوسطة في الإدارة الصفية، ودرجة متدنية في معظم مجالات التقويم، وجميع مجالات الوسائل التعليمية هدفت الكشف عن درجة امتلاك معلمي التّربية الإسلاميّة ومعلماتها، في وزارة التّربية والتعليم في الأردن، لمفاهيم الاقتصاد المعرفيّ في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha$=0.05) في درجة امتلاك أفراد العينة لمفاهيم الاقتصاد المعرفيّ، باختلاف المؤهل العلميّ، وذلك لصالح المؤهل العلميّ الأعلى، وباختلاف الخبرة التدريسية، لصالح ذي الخبرة الأطول، في مالم تظهر فروق دالة باختلاف الجنس، والمرحلة التعليمية. وأوصت الدراسة بعقد المزيد من البرامج التدريبية لمعلمي التّربية الإسلاميّة ومعلماتها، لرفع كفايتهم في مجالي التقويم، واستخدام الوسائل التعليمية وإنتاجها، وتوفير البيئة المناسبة لاستثمار طاقاتهم في هذه المجالات.

وأجرى مصطفى والكيلاني (2011) بعنوان: "درجة ممارسة معلمي التّربية الإسلاميّة لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفيّ من وجهة نظر مشرفيهم"، حيث تكونت عينة الدراسة من مشرفي التّربية الإسلاميّة، والبالغ عددهم (62) مشرفاً، وأما أداة الدراسة فكانت استبانة مكونة من (38) فقرة، تم التأكد من صدقها وثباتها. أظهرت نتائج الدراسة أنّ درجة ممارسة معلمي التّربية الإسلاميّة لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفيّ من وجهة نظر مشرفيهم كانت بدرجة متوسطة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في درجة ممارسة معلمي التّربية الإسلاميّة في ضوء الاقتصاد المعرفيّ من وجهة نظر مشرفيهم تعزى لمتغير بالمؤهل العلميّ والخبرة الإشرافية.

أجرى العدوان وداوود (2015) هدفت إلى معرفة درجة معلمي الجغرافيا لمعايير التنمية المستدامة في الأردن. وتكونت عينة الدراسة من (52) معلماً ومعلمة من مديرية تربية لواء القويسمة في الأردن للعلم الدراسي (2015/2014). ولتحقيق أهداف الدراسة جرى إعداد استبانة، وتكونت من (26) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، وأظهرت نتائج الدراسة مدى وعي معلمي الجغرافيا بمستوى متوسط، حيث جاءت في المرتبة الأولى المجال الاقتصادي، ثم البيئي، ثم الاجتماعي. وأظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة تعزى لمتغير المؤهل العلميّ في تقديرات معلمي الجغرافيا لدرجة وعيهم بمعايير التنمية المستدامة، وكما أظهرت فروق ذات دلالة إحصائيّة تعزى لمتغير الخبرة ولصالح معلمي الجغرافيا ذوي الخبرة الحديثة.

دراسة (السيابي، 2017) بعنوان أثر التنمية في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التّنمية المستدامة.

هدفت الدراسة للتعرف على أثر التنمية في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التّنمية المستدامة، حيث عمد الباحث إلى دراسة الموضوع والتعرف إلى ماهية التنمية وكذلك التّنمية المستدامة وأهم الأهداف والمؤشرات، كما تم بيان التحديات التي تواجه التنمية والتّنمية المستدامة ، كما تم استعراض واقع التّنمية الشاملة من منظور إسلامي في المجتمعات العربية والإسلامية، واتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي الذي انتهج فيه السرد النظري لموضوعات التّنمية البشرية والتّنمية المستدامة وفي ختام الدراسة تم التوصل لعدد من النتائج من أهمها الحاجة لمراجعة الأهداف والسياسات التعليمية المعتمدة، كذلك توصلت الدراسة لعدد من التوصيات من أهمها إعادة توجيه الإنفاق وترشيده في قطاعي التعليم والصحة وربطه بمعايير ثابتة ومقننة.

## 2. مشكلة الدراسة

يواجه العالم العربي بشكل عام، ومدارس الأردن حالياً، مشاكل في تلبية المتطلبات الإستراتيجية في مجال التعليم، من حيث تحول مجتمع يعتمد على الموارد الناضبة إلى مجتمع منتج ومصدّر للمعرفة. لذلك يهتم القائمين على نظام التعليم بمراجعة أنظمتها التربوية والتعليمية مراجعةً جذريةً وبشكل مستمر للإطمئنان على قدراتها لإعداد أجيال لمجتمع القرن الواحد والعشرين؛ لأنّ مايعيشه أي بلد متقدم من رقي وتقدم علمي وتكنولوجي يعود بالأساس إلى نوعية رأسمالها البشريّ الذي هو نتاج تعليم عالي الجودة. ولتحقيق التنمية الشاملة يجب الانطلاق من المدرسة والمؤسسات التعليمية عامة في تمرير خطاب التنمية وأبعاد التنمية المستدامة خاصة، وذلك عبر تضمينها في البرامج التعليمية للوعي بالقضايا المطروحة لتذليل العقبات والمساهمة في اقتراح حلول للمشاكل سواء محلية أو وطنية أو دولية . فمن المعلوم أنّ الإنسان المتعلم هو المدخل لأي تنمية منشودة، ولا يمكن أن يكون هناك تنمية بدون تعليم تنموي يضطلع بمهام حسن استغلال الإمكانات والموارد المتاحة.

فالمتتبع لأهداف أجندة (2030) للتنمية المستدامة يجد أنها تتماشى و ما تدعو إليه الشريعة الإسلاميّة، بل أكثر من ذلك فهي تحوي حلولا عملية لبعض المشاكل من فقر وإهدار للثروة المائية والتعليم وغير ذلك. و نظراً للتغيرات السريعة والمستمرة وظهور الثورة التكنولوجية والمعرفيّة فإن التّربية تشهد عموماً اهتماماً كبيراً نحو الأفضل وبشكل مستمر وذلك لمواكبة هذه التطورات و التكيف معها واستيعاب مفاهيمها مما يتناسب مع احتياجات لفرد و المجتمع، ومن هنا إرتأت الباحثة إجراء هذه الدراسة و التي تهدف إلى التعرف على دور

الاقتصاد المعرفيّ في التنمية المستدامة وذلك لتكوين جيل قادر على مواكبة التطور ومستعداً للحياة الحاضرة والمستقبلية ليحافظ على هذا الكون. وانطلاقاً مما سبق يمكن طرح التساؤل الآتي: ما دور الاقتصاد المعرفيّ في التنمية المستدامة من وجهة نظر معلمي التّربية الإسلاميّة في مدارس عمّان؟

## 3. أهَمِّيَّة الدراسة

تُستمد الأهمية العلميّة لهذه الدراسة من أهمية الموضوعات التي تتناولها، كون موضوع اقتصاد المعرفة، والتنمية المستدامة هما من الموضوعات المهمة التي حظيت ولا تزال تحظى باهتمام بالغٍ من قِبَل المهتمين بهذا المجال.

- تعريف المعلمين بأهمية اقتصاد المعرفة مما يساعد ذلك في تكوين فلسفة جديدة لعملية التدريس.

- توضيح حقيقة التنمية وإبراز مفهومها وأهدافها وأسسها وقيمها التي تتفق وقيم الإسلام الداعية إلى تعزيز كرامة الإنسان وتحقيق عمارة الأرض.

- تفيد هذه الدراسات القائمين على تخريج المعلمين بضرورة إدراج مساق "التنمية المستدامة " في منهج التدريس لطلبة كليات التّربية قبل الإنخراط في الخدمة والتدريس ليتشربوا هذا المفهوم وينقلوه للأجيال القادمة والتي عليها الاعتماد في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة.

## 4. أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

1-ما مدى معرفة عينة الدراسة بمفهوم اقتصاد المعرفة؟

2-ما مدى معرفة عينة الدراسة بمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة؟

3-ما دور الاقتصاد المعرفيّ في التنمية المستدامة من وجهة عينة الدراسة؟

4-هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha$= 0.05) بين إجابات عينة الدراسة عن دور الاقتصاد المعرفيّ في التنمية المستدامة حسب متغير الخبرة، والمؤهل العلميّ؟

## 5. حدود الدراسة

5. 1. **الحدود الموضوعية**: دور الاقتصاد المعرفيّ في التنمية المستدامة من وجهة نظر معلمي التّربية الإسلاميّة في مدارس عمّان.

5. 2. **الحدود الزمانية**: الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (2019/2018).

5. 3. **الحدود المكانية**: مدارس قصبة عمّان الرابعة

## 6. التعريفات والمصطلحات

عرفت التنمية المستدامة بأنها: تنمية تعتمد على تحقيق أهداف التنمية استناداً إلى مبادئ الحكم الرشيد بما يتوافق مع احتياجات المجتمع وإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية دون الإضرار بالبيئة والتراث الإنساني وحقوق الإنسان وحقوق الحيوان والمكتسبات الحقوقية والسياسية والإنسانية وعدم الإضرار بمصالح وموارد الأجيال القادمة أو المستقبلية. ( **أبو نصر وياسمين مدحت**، 2017)

كما تم تعريفها بأنها: تلك التنمية التي تهيء لجعل الحاضر بمتطلباتها الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أنّ تهيء للأجيال التالية متطلباتهم، أي إستجابة التنمية لحاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها، وهناك من يرى أنها تنمية متكاملة، ويعتبر الجانب البشريّ فيها وتنميته هي أولى أهدافها، لذلك فهي تراعي الحفاظ على رأس المال البشريّ والقيم الاجتماعية، الاستقرار النفسي للفرد والمجتمع، حق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديموقراطية والمساواة والعدل. (**القاسم**، 2007)

كما تعرف بأنها: "تلك التنمية البنائية المتواصلة والمتكاملة للمنظومة التعليمية، والتي تتضمن رؤية تربوية متوازنة تنطلق من منهجيات ومقارابات تربوية متعددة الأهداف والأساليب لتحقيق الغاية الوجودية التي خلق من أجلها الإنسان وتحقيق التطلعات والمتطلبات التنموية والإنسانية للوفاء باحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية" (**الزهراني**، 2016، **ص**39)

وعرفه (**الطلافحة وباطويح**، 2012) بأنّه الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، هي المحرِّك الرئيس لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات. إنّ هي قوم على أساس إنتاج المعرفة أي خلقها واستخدام ثمارها وإنجازاتها، بحيث تشكل هذه المعرفة سواءً ما يعرف بالمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أما المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم مصدراً رئيساً لثروة المجتمع ورفاهيته.

وعرف (سالمي، 2004) اقتصاد المعرفة بأنه" نمط اقتصادي قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصةً في التجارة الإلكترونية، مرتكزاً بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

## 7. إجراءات الدراسة

منهج الدراسة: الوصفي التحليلي وضمن هذا المنهج تم استخدام أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على عينة من المعلمين ومعلمات من قصبة عمّان الرابعة. خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (2019/2018).

7. 1. **عينة الدراسة**: تم اختيار عينة الدراسة من معلمي مادة التّربية الإسلاميّة للمرحلة الثانوية بالطريقة المتيسرة، حيث تكونت من (164) معلماً ومعلمة، والجدول (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة.

**جدول رقم** (1):

**توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها**

| المتغير | المستوى | العدد |
|---|---|---|
| سنوات الخبرة | دون 3 سنوات | 22 |
| | من 3 إلى 6 سنوات | 76 |
| | أكثر من 6 سنوات | 66 |
| | المجموع | 164 |
| المستوى الدراسي | ثانوي | 1 |
| | بكالوريوس | 160 |
| | ماجستير | 3 |
| | المجموع | 164 |

**المصدر:** من الباحثة.

7. 2. **أداة الدراسة:** تم تطوير استبانة تحتوي على ثلاثة محاور، حيث يتضمن المحور الأول على (7) فقرات تهدف إلى مدى معرفة عينة الدراسة بمفهوم اقتصاد المعرفة، والمحور الثاني يحتوي على (8) فقرات تهدف إلى مدى معرفة عينة الدراسة بمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة. والمحور الثالث يتكون من (10) فقرات تهدف إلى درجة تقدير عينة الدراسة لدور الاقتصاد المعرفيّ في التنمية المستدامة. وقد استخدمت الباحثة في هذا الجزء مقياس ليكرت الخماسي يتمثل في خمسة خيارات (مؤيّد بشدة - موافق - موافق إلى حد ما - غير موافق - معارض بشدة).

7. 3. **صدق وثبات أداة الدراسة**

**الصدق الظاهري:** للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم عرض أداة الدراسة "الاستبيان" بصورته الأولية من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس من الجامعات، وذلك لأخذ آرائهم حول محتوى الأداة، ومدى استيفائها لعناصر موضوع الدراسة، ومدى كفاية الأسئلة، وحاجة الأسئلة المطروحة للتعديل أو الحذف، بالإضافة إلى مدى وضوح صياغة الأسئلة، وكذلك مدى قدرة مجالات أداة الدراسة على الإجابة عن أسئلتها، وقد قام المحكمون بإبداء آرائهم وملاحظاتهم من حيث مدى ملائمة الفقرات، وكذلك تعديل بعض الفقرات وصياغتها بطريقة أوضح، وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم، تم تعديل فقرات أداة الدراسة، والانتهاء إلى صياغة الاستبيان بشكله النهائي.

7. 4. **صدق البناء (الاتساق الداخلي):** بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم التحقق من سلامة أداة الدراسة وصدقها البنائي، حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة تكونت من (20) معلماً ومعلمة من مجتمع الدراسة، طُلب منهم الإجابة على فقرات الاستبانة، وبعد استعادتها تم التحقق من صدق البناء وذلك بحساب معامل ارتباط بيرسون بين الفقرات في كل مجال والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه.

**جدول رقم** (2):

**معاملات ارتباط فقرات مجالات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للمجال**

| رقم الفقرة | معامل الارتباط مع البعد | معامل الارتباط مع الأداة | رقم الفقرة | معامل الارتباط مع البعد | معامل الارتباط مع الأداة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | **.750 | **.700 | 16 | **.800 | **.760 |
| 2 | **.790 | **.790 | 17 | **.730 | **.640 |
| 3 | **.830 | **.730 | 18 | **.830 | **.810 |
| 4 | **.770 | **.640 | 19 | **.820 | **.730 |
| 5 | **.800 | **.750 | 20 | **.680 | **.720 |
| 6 | **.720 | **.590 | 21 | **.820 | **.780 |
| 7 | **.780 | **.770 | 22 | **.820 | **.810 |
| 8 | *.420 | *.380 | 23 | **.620 | **.620 |
| 9 | **.640 | **.660 | 24 | **.750 | **.650 |
| 10 | **.770 | **.830 | 25 | **.860 | **.700 |
| 11 | **.850 | **.780 | | | |
| 12 | **.830 | **.710 | | | |
| 13 | **.660 | **.740 | | | |
| 14 | **.560 | **.630 | | | |
| 15 | **.780 | **.710 | | | |

* دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة (0.05).

** دالة إحصائيّاً عند مستوى الدلالة (0.01).

**المصدر:** من الباحثة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائيّاً، ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات.

7. 5. **ثبات أداة الدراسة:**

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق المقياس، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكوّنة من (30) معلماً، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين.

وتم أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة معامل كرونباخ ألفا، والجدول رقم (3) يبين معامل كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للأبعاد والأداة ككل واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

**جدول رقم** (3):

**معامل كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية**

| البعد | ثبات الإعادة | الفاكرونباخ |
|---|---|---|
| مفهوم الاقتصاد المعرفيّ | 0.91 | 0.89 |
| مفهوم التنمية المستدامة | 0.88 | 0.91 |
| دور الاقتصاد المعرفيّ في التنمية المستدامة | 0.92 | 0.88 |
| الدرجة الكلية | 0.94 | 0.95 |

وللحكم على مدى معرفة عينة الدراسة بامفاهيم المختلفة والأدوار تم استخدم المعيار الإحصائي باستخدام المعادلة التالية: طول الفئة= (الأدنى الحد-الأعلى الحد)/3 = (1-5)/3 = 3/4 =1.33 عدد الفئات المفترضة.

1+ 1.33= 2.33 وبذلك تكون الفقرات التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (1-2.33) درجة منخفضة.

2.34+1.33= 3.67 وبذلك تكون الفقرات التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (2.34-3.67) درجة متوسطة.

الفقرات التي يكون متوسطها الحسابي (3.68) تكون درجة مرتفعة.

## 8. النتائج

### 8. 1. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مدى معرفة عينة الدراسة بمفهوم اقتصاد المعرفة؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال استخراج التكرارات والنسبة المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات المحور الأول من الأداة والذي يهدف للتعرف على مدى معرفة عينة الدراسة بمفهوم اقتصاد المعرفة حيث تراوحت الأوساط الحسابية للمحور الأول (2.33- 3.69) وكان المتوسط العام لدرجات المحور الأول يساوي (3.64) بإنحراف معياريّ (0.97). أي أنّ مدى معرفة عينة الدراسة بمفهوم القتصاد المعرفيّ بدرجة متوسطة وأنّ العينه متجانسة لا توجد أي فروق بينها، وعزت الباحثة هذه النتيجة إلى أنّ اقتصاد المعرفة مفهوم فيه نوع من الفلسفة ويحتاج الى إطلاع والتعرف على كل ما هو جديد وأنه مفهوم متشعب ومتجدد وهناك أمور يجب أنّ تُطلع التّربية المعلمين عليها بشكل دوري ومستمر.

### 8. 2. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مدى معرفة عينة الدراسة بمفهوم التنمية المستدامة؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال استخراج التكرارات والنسبة المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات المحور الثاني من الأداة والذي يهدف للتعرف على مدى معرفة عينة الدراسة بمفهوم التنمية المستدامة حيث تراوحت الأوساط الحسابية للمحور الثاني (2.63-4.69) وكان المتوسط العام لدرجات المحور الثاني تساوي (4.14) بإنحراف معياريّ (0.94). أي أنّ مدى معرفة عينة الدراسة بمفهوم التنمية المستدامة بدرجة مرتفعة وأنّ العينه متجانسه لا توجد اي فروق بينها، وعزت الباحثة هذه النتيجة إلى أنّ مفهوم التنمية المستدامة مفهوم حديث وكل وسائل الإعلام تسلط الضوء عليه، وأغلب المؤتمرات في الفترة مابين (2018 - 2020) في كل العناوين يحتوي على مفهوم التنمية المستدامة.

### 8. 3. النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما دور الاقتصاد المعرفيَ في التنمية المستدامة من وجهة عينة الدراسة؟

هناك إجماعاً متوسطاً من قبل أفراد عينة الدراسة حول دور الاقتصاد المعرفيّ في التنمية المستدامة، حيث كان متوسط أداء عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمجال دور الاقتصاد المعرفيّ في التنمية المستدامة (2.70) بإنحراف معياريّ مقداره (1.01) وهو يقع ضمن الفئة المتوسطة التي تتراوح بين (أكبر من 2.60 إلى 3.40). وتعزو الباحثة هذه النتيجة ربما لتوسط معرفة عينة الدراسة لمفهوم الاقتصاد المعرفيّ.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة ($\alpha$=0.05) بين إجابات عينة الدراسة عن دور الاقتصاد المعرفيّ في التنمية المستدامة حسب متغير الخبرة، والمؤهل العلميّ؟

وللإجابة عن هذا السؤال، قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعياريّة لأداء مجموعات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمستويات متغيرات الدراسة (سنوات الخبرة، المستوى الدراسي، الجنس).

**جدول رقم** (4):

**المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعياريّة لاستجابات مجموعات عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات (سنوات الخبرة، المستوى الدراسي)**

| المتغير | المستوى | العدد | المتوسط | الإنحراف المعياريّ |
|---|---|---|---|---|
| سنوات الخبرة | دون 3 سنوات | 22 | 2.91 | 0.37 |
| | من 3 إلى 6 سنوات | 76 | 3.02 | 0.27 |
| | أكثر من 6 سنوات | 66 | 2.96 | 0.63 |
| | المجموع | 164 | 2.98 | 0.46 |
| المستوى الدراسي | دبلوم | 1 | 2.56 | -. |
| | بكالوريوس | 160 | 2.99 | 0.46 |
| | ماجستير | 3 | 2.73 | 0.31 |
| | المجموع | 164 | 2.98 | 0.46 |
| | المجموع | 164 | 2.52 | 0.64 |

من الواضح أنّ هناك فروقاً رقمية بين جميع متوسطات مجموعات الدراسة وهو ما يدعو إلى القيام بالتأكد فيما إذا كانت الفروق الرقمية بين هذه المتوسطات دالة أم غير دالة إحصائيّاً عند مستوى ($\alpha$=0.05) وذلك من خلال اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) الذي كانت نتائجه وفقاً للجدول أدناه:

**جدول رقم** (5):

**نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأداء أفراد عينة الدراسة على فقرات مجالات ككل وفقاً لمستويات كل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة**

| المتغير المستقل | قيمة ف | مستوى الدلالة |
|---|---|---|
| سنوات الخبرة | .542 | .583 |
| المستوى العلميّ | .891 | .412 |

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه النتائج الآتية:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha$=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة تُعزى لاختلاف مستويات متغير الخبرة (دون 3 سنوات، من 3 إلى 6 سنوات، أكثر من 6 سنوات) وذلك يعني أنّ تقديرات مجموعات الدراسة بحسب متغير الخبرة متشابهة إحصائيّاً بالرغم من الاختلافات الرقمية البسيطة بينها.

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha$=0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة تُعزى لاختلاف مستويات متغير المستوى العلميّ (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير)، وذلك يعني أنّ تقديرات مجموعات الدراسة بحسب متغير المستوى العلميّ متشابهة إحصائيّاً وعلى الرغم من الاختلافات الرقمية البسيطة بينها. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أنّ عينة الدراسة متجانسة وتحمل نفس الخصائص والصفات والأفكار وهذا ما يتضح من الإنحرافات المعياريّة التي تقترب من الصفر.

## 9.خاتمه

تتكامل خطة 2030 بطريقة متوازنة مع خمسة مكونات للتنمية المستدامة، وهي: الناس والأرض والازدهار والسلام والشراكة. وتهدف إلى الوصول إلى عالم عادل يتسم بالمساواة ويعطي الحقوق إلى أصحابها. وتلتزم جميع االأطراف ذات العلاقة بالعمل معًا لتعزيز النمو الإقتصادي الشامل والمستدام، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وتحقيق الرخاء للجميع و للأجيال المقبلة، كما تتبنى الخطة بصفتها المبدأ المنظم للتعاون الدولي، ودمج التنمية الاقتصادية والاجتماعية و البيئية لايجاد شبكة حلول وتسعي الخطة كذلك لتحقيق جميع حقوق الإنسان وتستند في الأساس إلى ميثاق الأمم المتحدة والبيان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية والمواثيق الأخرى، بما في ذلك بيان الحق في التنمية وتؤكد على مسؤوليات جميع الدول المعنية في احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وتعزيزها بدون تمييز.

## 10.التوصيات

1.الاهتمام بكل ما هو حديث وجديد في مجالات الحياة و المعلومات والمعارف لمواكبة العصر ومواكبة تطلعات طلاب اليوم وبناة المستقبل غداً.

2.عقد دورات تدريبية للمعلمين والمعلمات بشكل عام لتدريبهم على مهارات القرن الواحد والعشرين، وكيفيَّة تنمية المهارات التعليمية.

3.نقد المناهج في ضوء الاقتصاد المعرفيّ والتنمية المستدامة.

4.إنّ مناهج التعليم في الأردن تحتاج إلى إعادة بناء في ضوء معايير خاصة بنا نصل بها للعالمية في جميع المجالات.

## تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

## ـ المصادر والمراجع


- بن زغيبه، عز الدين (2015). هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلاميّة- أهميتها.. معوقات عملها.. وحلول مقترحة. https://www.al-forqan.net/articles/4700.html

- حسني، عايش(2002). متطلبات العمل والتعليم الجديدة، مقال في المجلة الالكترونية (قضايا تربوية) منشورات المدرسة العربية، كوم: www.schoolarabia.net.

- الخالدي، جمال، (2013) درجة امتلاك معلمي التّربية الإسلاميّة ومعلماتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفيّ. مجلة الجامعة الإسلاميّة التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، ص 159-187.

- زرنوقة، صلاح سالم (2005). قراءة في مفهوم اقتصاد المعرفة، على الموقع: http://www.ahram.org.eg.

- سلامي، جمال (2005). سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن.

- سليمان، جمال داود (2009). إقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ص (24).

- السني، فؤاد محمد عيسى (2005). أين نحن العرب من اقتصاديات المعرفة، مجلة الأسواق، العدد 120، جدة، المملكة العربية السعودية.

- العدوان، داود، زيد سليمان و أحمد عيسى (2015). درجة وعي معلمي درجة معلمي الجغرافيا لمعايير التنمية المستدامة في الأردن، قسم العلوم التربوية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

- عطية، خميس محمد (2003) منتوجات تكنولوجيا التعليم، دار الكلمة، القاهرة.

- غدير، باسم غدير(2004). الثروة التكنولوجية المعاصرة ودورها في تطوير العلاقات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجمهورية العربية السورية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد.

- القرعان، رهام (2015). درجة وعي معلمي المرحلة الأساسية بمعايير التنمية المستدامة وعلاقتها بدافعية طلبتهم نحو الاستدامه البيئية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الأردن.

- المرايات، سفانة والقضاة، ومحمد أمين، (2009) اتجاهات مدراء المدارس الحكومية الثانوية والمشرفين التربويين في إقليم جنوب الأردن نحو برامج التطوير المهني والتدريب لتحقيق الاقتصاد المعرفيّ، مجلة علوم إنسانية، العدد 42.

- المرساوي، فوزيه (2015). المعالجة التربوية لموضوع التنمية المستدامة من خلال المناهج التعليمية والكتب المدرسية نموذج السنه الأولى من سلك البكالوريا علوم مادة الجغرافيا، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 4(1)، 1-13.

- مصطفى، مهند والكيلاني، أحمد (2011). درجة ممارسة معلمي التّربية الإسلاميّة في ضوء الاقتصاد المعرفيّ من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن، مجلة جامعة دمشق،27(3+4)، ص681-718.

- ياحي، مصطفى (2012)، قيمة العمل في االسالم ودوره في التنمية المستدامة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في االقتصاد االسالمي، جامعة قالمة، الجزائر.

- Nelson, Moira. (2010). "The adjustment of national education systems to a knowledge-based economy: a new approach". Comparative Education, Vol. 46, No. 4, pp. 463-486



**كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب** APA :

المؤلف أمل البدو (2022)، الاقتصاد المعرفيّ ودوره في التنمية المستدامة من وجهة نظر معلمي ومعلمات الإسلاميّة في مدارس عمّان، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص ص: 187-197